مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: فاعلية الاليات الضريبية في توطين الاستثمار/دراسة مقارنة
اسم الكاتب: زياد مطلب مخلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/842
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

فاعلية الاليات الضريبية في توطين الاستثمار/دراسة مقارنة

The effectiveness of tax mechanisms in localizing investment / a comparative study

الباحث زياد مطلب مخلف/ كلية القانون والعلوم السياسية

Researcher Ziyad. M. Mukhlif / College of Law and Political Science

ziadmtlb115@gmail.com

ا.م معتز علي صبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Professor Mutz. A. Sabbar / College of Law and Political Science

mutz782008@yahoo.com

المستخلص

لا شك ان للمعاملة الضريبية اثراً في الاستثمار، يتمثل في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في الدول المضيفة في حال ثبات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والامنية ، او تنفيرها من اللجوء إلى الاستثمار في هذه الدول في حال انعدام اي عامل من هذه العوامل ، وقد سعينا في هذه الدراسة إلى بيان المدى الذي يمكن ان تصل اليه المعاملة الضريبية في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية للدول المضيفة ، من خلال بعض صور المعاملة في حدود هذه الدراسة

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

، سواء كانت سعر ضريبي اواعفاء ضريبي (الاجازة الضريبية)، فضلا عن استخدام نظام الاهلاك المعجل للأصول الثابتة وترحيل الخسائر لهذه المشروعات إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل اليها الخسائر، وقد توصلت هذه الدراسة في اطار دول المقارنة وهي كل من العراق و مصر والولايات المتحدة الامريكية إلى ان على المشرع ان يوازن بين منح هذه الحوافز وبين الايرادات التي من الممكن ان تفقدها الخزينة العامة للدولة بسبب هذه الحوافز، مع استقرار بقية العوامل الاخرى ، اذ ان منح المزيد من الحوافز والتشجيعات للمشروعات الاجنبية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني لا يؤدي إلى جذب المشروع الاجنبي للعمل في الدولة المضيفة وانما يؤدي إلى هدر المزيد من إيرادات الموازنة العامة المتأتية من الضرائب كالذي يحصل في العراق الذي يعد اقتصاده من الاقتصاديات الريعية المعتمدة على ايرادات الموارد النفطية ، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية

فاعلية.الا ليات الضريبية. توطين الاستثمار

Abstract

There is no doubt that the tax treatment has an impact on investment, which is to attract foreign projects to work in the host countries in the event of persistent economic, social and security factors, or alienate them from resorting to investment in these countries in the absence of any of these factors, and we sought in this study to Explain the extent to which the tax

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

treatment can reach in attracting foreign projects to work in the investment environment of the host countries, through some forms of treatment within the limits of this study, whether it is a tax rate or tax exemption (tax leave), as well as the use of an accelerated depreciation system for fixed assets and water The losses of these projects are transmitted to the following years, regardless of the number of years to which the losses will be transferred, and this study has reached within the framework of the comparison countries, namely, Iraq, Egypt and the United States of America that the legislator must balance between granting these incentives and the revenues that can be The state treasury inspects it because of these incentives, along with the stability of the rest of the other factors, as granting more incentives and encouragements to foreign projects in light of economic, social and security instability does not lead to attracting the foreign project to work in the host country, but rather leads to more waste of any Births the general budget from taxes like that is happening in Iraq, which is the economy of rentier economies dependent on the resources of oil revenues, making it vulnerable to economic fluctuations.

key words

Effectiveness. No tax breaks. Investment settlement

المقدمـــــــــــة

لا ريـب فـي ان المعاملـة الضـريبية للمشـروعات الأجنبيـة تحـدث أثـراً فـي الاستثمار ، لا سيما وان الاستثمار الأجنبي يرتكز على دعامتين رئيسيتين لوجوده ، وهما حاجة الدولة المضيفة لرأسمال لتنفيذ خطتها الاقتصادية ، ورغبة المشروع الأجنبي في الحصول على اكبر قدر ممكن من الأرباح ، من خلال استثمار رأسماله في الدول المضيفة ، لذلك فان الأثر الذي تحدثه المعاملة الضريبية سوف يطال بالضرورة إحدى هاتين الركيزتين أو كلاهما [1]، وقد تعددت صور المعاملة الضريبية للمشروعات الأجنبية التي تبنتها الدول في تشريعاتها في إطار سعيها لتوطين تلك المشروعات للعمل في بيئتها الاستثمارية، مثل إعفاء هذه المشروعات من الضريبة، او منحها سعراً تفضيلياً أسوة بالمشروعات المحلية، أو من خلال تعويضها عن الخسائر التي قد تتعرض لها في بداية عمرها الإنتاجي مثل الإهلاك المعجل لأصولها او ترحيل هذه الخسائر إلى السنوات السابقة أو اللاحقة ، لذا سوف نتعرف في هذا البحث على فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار الذي اصبح احد اهم ادوت السياسة المالية التي تنتهجه الدول في تنفيذ خطتها الاقتصادية وتحقيق اهداف التنمية الشاملة التي تسعى للوصول اليها.

---

[1] ليس بالضرورة ان يستفيد البلد المضيف من صور المعاملة الضريبية التي يقدمها للمشروع الاجنبي (مثل الاعفاء) لا سيما المشروعات القصيرة او متوسطة الاجل اذ قد يعمد المشروع في نهاية فترة الاعفاء إلى تغيير نشاطه للحصول على اعفاءات اخرى في اطار التهرب من دفع الضريبة .انظر: د .طالبي محمد، "اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس،(٢٠٠٧): ص٣١٧

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

اولا: مشكـــلة الدراســة

لما كانت المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية من العوامل المهمة التي يبادر المشروع الاجنبي الى التفكير فيها ؛لأجل معرفة وتحديد مقدار العائدات التي سوف يجنيها من جراء الاستثمار في تلك المشروعات وفي تلك الدول، فان السؤال الذي يمثل الاشكالية التي تعالجها هذه الدراسة هو إلى اي مدى تكون فاعلية المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية مؤثرة في جذب المشروعات الاستثمارية وفقا للنظام القانوني العراقي والمقارن ؟ وهل كانت الحوافز الضريبية التي تقدم للمشروعات الاجنبية كافية لإقناع المشروع الاجنبي بجلب رؤوس امواله ؟ وهل نجحت الدول في تقديم معاملة تفضيلية للمشروعات الاجنبية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ كل هذه التساؤلات سنحاول ايجاد الاجابة لها من خلال البحث في موضوع (فاعلية الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة)

ثانيا: اهميـــة الدراســة

ان البحث في موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) يكتسب اهمية كبيرة ، وخاصة في ضوء ما يشهده الاقتصاد العالمي من ازمات دعته إلى الاعتماد على الدور المهم الذي تقوم به المشروعات الاجنبية في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة ، من خلال تطوير البنية التحتية وتشغيل اليد العاملة وجلب الخبرات وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي واتجاه اغلب الدول إلى المنافسة في جلب المشروعات الاجنبية ؛ لذا يتوجب معرفة فيما اذا كانت التشريعات الضريبية قدمت الحوافز الضريبية اللازمة لجذب الاستثمارات ، وخاصة في الدول التي تعاني من شحة في توفير مصادر الدخل من اجل النهوض بواقعها الاقتصادي ؟ ام انها ما زالت عاجزه عن تقديم هذه الحوافز؟ لا سيما وان

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

مصدر الضريبة كايراد عام للخزينة لا يمثل في اغلب الدول النامية نسبة كبيرة مقارنة بالدول الصناعية، وبالتالي فان تقديم هذه الحوافز الضريبية لا يكون له ذلك التاثير الملحوظ على الناتج القومي ؛ مما يدعو المشرع الضريبي إلى ان يكون سخيا في منح هذه الحوافز، مضحيا ببعض الايرادات الضريبية للوصول إلى التوازن الاقتصادي.

ثالثا: اهـــــــداف الدراســـة

يهدف البحث في موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) إلى معالجة الاشكاليات التي قد تثيرها المعاملة الضريبية ويكون لها الاثر السيء في الاستثمار ، وكذلك فانها تهدف الى توفير المناخ المناسب لجذب المشروعات الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال البحث والتوصل إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن وضعها بين يدي المشرع الضريبي لصياغتها كقوانين يكون لها الاثر الجيد في جذب المشروعات الاجنبية .

رابعا: نطـــاق الدراســـة

لقد عمد الباحث إلى دراسة (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / دراسة مقارنة) في اطار نماذج محددة من النظم القانونية الاجنبية ، مقارنة بنموذج معاملة النظام القانوني العراقي لهذه المشروعات ، حيث كان نطاق بحثنا محدداً بمصر والولايات المتحدة الامريكية، ومقارنة النظم الضريبية التي تنتهجها هذه الدول بالنظام الضريبي العراقي للاستفادة من تجاربها في التعامل مع هذه المشروعات ، وقد تم وقوع الاختيار على هذه النظم ؛ كونها تمتلك الخبرات المتراكمة والقوانين المتطورة في مجال المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية ، مما يوفر للباحث فرصة عمل المقارنة والاستفادة من هذه الخبرات في تطوير

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

المنظومة التشريعية العراقية في المجال الضريبي بما يوفر الحوافز الضريبية التي تجذب المشروعات الاجنبية وتساهم في عملية التنمية الشاملة.

خامسا: منهجيـــة الدراســـة

لقد اعتمد الباحث في كتابته لهذا البحث على منهج البحث الاستقرائي والمنهج الوصـفي وذلـك مـن خـلال جمـع المعلومـات المتـوفرة عـن المعاملـة الضـريبية للمشروعات الاجنبية في المصادر المتفرقة واعادة صياغتها بما يتلاءم وموضوع البحث وكذلك فقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن من خلال قراءة القوانين المقارنة التي تتعرض للمعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية وتحليلها ومقارنتها بالقوانين العراقية لاجل التوصل إلى افضل النتائج والتوصيات التي من الممكن ان تساهم في جذب المشروعات الاجنبية لمزاولة نشاطها والاستثمار في البيئة العراقية.

سادسا: هيكليـــة الدراســـة

لقد عمد الباحث إلى دراسة موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار / العراق انموذجا) ، من خلال وضعه خطة تتكون من مقدمة و مبحثين وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه في هذا الموضوع . حيث تناول في المبحث الاول فاعلية الاعفاء والسعر الضريبي في توطين الاستثمار وخصص المبحث الثاني لدراسة فاعلية الاهلاك المعجل وخصم وترحيل الخسائر في توطين الاستثمار.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

I.المبحث الاول

فاعلية الاعفاء والسعر الضريبي في توطين الاستثمار

يؤثر النظام الضريبي في توجيه الاستثمار ونمو بعض القطعات الانتاجية او قصورها[٢]، وتسعى المشروعات الأجنبية إلى تحقيق جملة من الأهداف، من خلال استثمار رؤوس أموالها لدى الدول المضيفة ، إلا إن تحقيق الربح يعد الهدف الرئيس لهذه المشروعات من بين جملة أهدافها [٣] ، ولأجل التعرف على الأثر الذي تحدثه المعاملة الضريبة في الاستثمار وفقا لتشريعات الدول المقارنة ، ينبغي ان نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص الأول لفاعلية الاعفاء الضريبي في توطين الاستثمار وفقا للتشريعات المقارنة ونخصص الثاني لفاعلية السعر الضريبي في توطين الاستثمار وفقا للتشريعات المقارنة وذلك على النحو الاتي :

I.أ.المطلب الاول

فاعلية الاعفاء الضريبي في توطين الاستثمار

ان الاعفاء الضريبي ينتج عنه اثر ايجابي في تحقيق ارباح المشروعات الاجنبية في استثماراتها قصيرة الاجل والتي تحصل على ارباحها خلال فترة قصيرة نسبيا ، حيث تحقق مستويات عالية من الارباح في السنوات الاولى من حياة المشروع[٤] ، وسوف نتعرف على فاعلية هذه الالية الضريبية في التشريعات المقارنة وفقا للاتي:

---

[٢] يوسف شباط ، المالية العامة والتشريع المالي ، الجزء الاول ،(دمشق: منشورات جامعة دمشق ،٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ص٣٣٠.

[٣] د. هاشم رمضان الجزائري، وليد خالد عطية و حسين عبد القادر معروف،" حوافز وضمانات الاستثمار في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية ،" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٣،المجلد السادس، (٢٠٠٩):ص٤٧ .

[٤] محمود نمر توفيق، "اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الايرادات الضريبية في قطاع غزة"،(رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، ٢٠١٠) ،ص٢٣.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

فقد منح المشرع العراقي المشروعات الاجنبية الراغبة في العمل في البيئة الاستثمارية العراقية العديد من الاعفاءات من الضرائب والرسوم ، كونها تشكل اهتماماً بالغ لدى المشروعات الاجنبية لتحديد مقدار ما تحققه من دخل صافي معفى من الضريبة، يعزز رصيدها من الارباح التي تبحث عنها، وقد يظهر اثر الاعفاء الضريبي للمشروع الاجنبي من خلال اعفاء تكاليف انتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع الاجنبي ، او من خلال زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الاجنبية في تحقيق الارباح[٥] او طريق اعفاء هذه المشروعات من الخضوع لضريبة الدخل المتحقق عن انتقال العقار او حق التصرف فيه فقد حاول المشرع العراقي ازالة او تخفيف اثار هذه الاعباء الضريبية ، من خلال منحه للاعفاء الضريبي بحسب الانشطة الاقتصادية التي تسعى الدولة العراقية إلى تنشيطها ، حيث منحت هذه المشروعات اعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع من جميع الضرائب والرسوم الكمركية بموجب المادة (١٧/اولا) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ [٦]، حيث تساهم كل هذه الاعفاءات في ازالة او تخفيف اثر الضريبة على تكاليف انتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع الاجنبي من خلال زيادة نسبة الارباح التي يحصل عليها كما وقد عالج المشرع العراقي الاثار السلبية لعملية فرض الضريبة على منتوجات المشروعات الاجنبية المصدرة أو المستوردة التي تؤثر سلبا في عملية التنافس بين المشروعات في تحقيق الارباح التي تسعى اليها [٧] من خلال نص المادة (٨) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠

---

[٥] د. حيدر نجيب احمد،" سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية وتطبيقاتها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية (دراسة تحليلية)"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى ،(٢٠٠٩):ص ٢٣٩-٢٤٣.

[٦] الفقرة/اولا / المادة / ١٧ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

[٧] د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٩)،ص١٨٣.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

لسنة ١٩٩٨ المعدل ، حيث اعفى هذه المشروعات من جميع الضرائب والرسوم [٨] ، عدا رسوم الانتاج المفروضة على انتاج السكائر والمشروبات الكحولية[٩]، مما قد يساهم في تشجيع المشروعات الاجنبية على زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق المحلية والدولية، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح التي تسعى للحصول عليها من خلال استثمار رؤوس اموالها في هذه الانشطة الاقتصادية ، كما منح المشرع الضريبي العراقي المشروعات الاجنبية العاملة في البيئة الاستثمارية العراقية اعفاء من ضريبة انتقال العقار أو حق التصرف فيه بموجب المادة (٢/٤/أ) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥ وكان هذه الاعفاء عن طريق خصم خمسين مليون من قيمة العقار ليحث المشروعات الاجنبية والمحلية على حد سواء إلى الاستثمار في القطاع السكني من خلال نقله بالبيع والمقايضة والمساطحة والهبة وازالة الشيوع وتصفية الوقف ، وقد كان لهذه الصورة من المعاملة الاثر في جذب المشروعات الاجنبية للاستثمار في القطاع السكني حيث بلغت الاستثمارات الاجنبية والعربية للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٦ ما يقدر ب ثلاثة وثلاثين مليار وثلاثة مائة وخمس وتسعون مليون دولار بما يشكل ما نسبته ٦٣% من مجموع التدفقات الاستثمارية إلى العراق [١٠]. وقد لاحظنا إن المشرع العراقي قد منح المشروعات الاجنبية العديد من الاعفاءات الضريبية ، سواء كانت هذه الضرائب مباشرة أو غير مباشرة في إطار سعيه لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المشروعات تخضع

---

[٨] نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٣٧٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٣ ، ولم تشمل به ضريبة الدخل إلا بعد تعديله الأول بالقانون المرقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٧٨٥ في ١٩٩٩/٨/٢.

[٩] المادة ٨ من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

[١٠] ستار فياض عباس،" تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥ "، (دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد ، ٢٠١٨) ص٩٠.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

للضريبة وفقا لمبدأ غير مبدأ المصدر، الذي على اساسه تم اعفاؤها من الضريبة في العراق ، في حين أن غالبية الدول المصدرة لهذه المشروعات مثل الولايات المتحدة ، تخضع هذه المشروعات للضريبة وفقا لمبدأ الاقامة، أو مبدأ التبعية الاجتماعية (عالمية الايراد) ، أي بمعنى إن الارباح التي يحققها المشروع الاجنبي في العراق ويحصل على اعفاء هذه الارباح من الضريبة العراقية لمدة محددة فانه لا يستفاد من هذا الاعفاء؛ بقدر ما يستفاده لو كان السعر الضريبي منخفضا والذي يستطيع خصمه عندما يخضع للضريبة في مكان اقامته أو بلده الام ؛ مما يجعل هذه الصور من صور المعاملة الضريبية غير ذات جدوى كبيرة في جذب المشروعات الاجنبية في مقابل الهدر الكبير في ايرادات الخزينة العامة من خلال الاعفاءات الممنوحة لهذه المشروعات .

ولكن المشرع المصري اتجه اتجاها مغايرا لموقف المشرع العراقي حيث اتجه إلى انتهاج سياسة التضييق في منح الاعفاء الضريبي وما يسمى (بالضريبة الصفرية[١١]) للمشروعات الاجنبية ، اذ انه عمد إلى الغاء غالبية الاعفاءات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار(رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) بعد تشريعيه لقانون ضريبة الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على الرغم من ان هدف سياسة الاعفاءات الضريبية هو زيادة معدل الاستثمار في

[١١] تهدف الضريبة الصفرية الى منح النشاط التصديري مزايا تفوق إعفائه من الضريبة، إذ يترتب على اعفاء الشركة المصدرة من ضريبة الدخل عدم السماح لها بخصم التكاليف والضرائب التي دفعتها على دخل التصدير، بينما يسمح نظام الضريبة الصفرية بتقديم الشركة إقرار إلى ادارة الضريبة ، يتيح لها خصم الضريبة مما يجعلها دائنة بمقدار الضريبة والتكاليف التي تحملتها، وهو ما يعتبر في الواقع العملي أن نظام الضريبة الصفرية هي اعانة مستترة للتصدير. انظر: د. رمضان صديق محمد، "نظرية التنسيق الضريبي ومدى امكانية تطبيقها في واقع النظم العربية "، المعهد العربي للتخطيط مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٥ ،العدد ١ (٢٠٠٢):ص٢٤ .

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الاقتصاد القومي [١٢]،وقد لوحظ ان الغاء هذه الاعفاءات الضريبية، لم يؤثر على تدفق المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، حيث بينت الاحصاءات التي قامت بها وزارتا التجارة والاستثمار المصريتان بعد دخول قانون (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) حيز النفاذ ، بان عدد المشروعات الاجنبية خلال الربع الاول من عام(٢٠٠٧/٢٠٠٦) مقارنة بعدد المشروعات الاجنبية في الربع الاول من عام(٢٠٠٦/٢٠٠٥) قد زاد بنسة ٧٧% في الانشطة غير البترولية ، وبنسبة ٢٦% في الانشطة البترولية[١٣]، مما يعكس عدم تاثر المشروعات الاجنبية العاملة في البيئة الاستثمارية المصرية بالغاء الاعفاءات الممنوحة لها ، باستثناء الاعفاء المفروض على توزيعات الارباح المضافة إلى رأسمال الشركة الام ، حيث يتبين اثر هذا الاعفاء في الاستثمار من خلال التدفق فى رأسمال المشروعات الاستثمارية المقامة وفقا لقانون الاستثمار رقم (٨ لسنة ١٩٩٧) على نحو كان عاملا مساعداً لنمو تلك المشروعات فى خلال السنوات(٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلي ٢٠٠٧/٢٠٠٦) إذ يتضح من البيانات ادناه أن عدد المشروعات التى توسعت فى أنشطتها، وحققت زيادة رؤوس أموالها بارتفاع بصورة مضطردة ، حيث بلغ عدد المشروعات العاملة في البيئة الاستثمارية المصرية للعام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤(٧٥٤) مشروعا أما في العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فقد ارتفع عدد هذه المشروعات إلى (٩٥٥) مشروعا أما في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فقد اصبح عدد هذه المشروعات(٩٤٣) وبعد دخول قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيز النفاذ ارتفع عدد هذه المشروعات إلى (١١٨٤)

---

[١٢] د.رمضان صديق، الاحكام العامة لقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ،(القاهرة: دار النهضة العربية ،٢٠٠٧) ،ص١١٥-١١٦.

[١٣] د. بلال الانصاري ،دور الضرائب المباشرة في تحقيق اهداف السياسة المالية دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامي ، الطبعة الاولى ،(القاهرة :المركز القومي للاصدارات القانونية ،٢٠١٧)،ص١١٨ .

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

مشروعا ما يبين اثر هذا النوع من الاعفاء في جذب المشروعات الاستثمارية وتنميتها [١٤].

اما المشرع الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية فقد منح بعض الاعفاءات الضريبية المحددة للمشروعات الاجنبية ، وذلك في اطار مشروعات التامين وتوزيع ارباح الشركات الاجنبية التابعة للشركات القابضة او الشركات الام المقيمة في الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين في مشروعات التأمين في الولايات المتحدة ما يزيد على تريليون دولار في عام ٢٠١٧ اذ بلغت الأقساط المسجلة بواسطة شركات التأمين على الحياة (٥٢%) والأقساط المسجلة حسب شركات التأمين على الممتلكات و الخسائر (٤٨%) ، اذ يتكون التأمين ضد الخسارة في المقام الأول من التأمين على السيارات والمنازل والتأمين التجاري، و بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لهذا القطاع(خمس مائة وثمان وخمسون) مليار دولار في عام ٢٠١٧ ، اما بالنسبة لاقساط التامين المسجلة على الخسائر و الممتلكات لعام ٢٠١٨ فبلغت (ستمائة وثمان عشر) مليار دولار بنسبة (٥٠.٧%) اما نسبة التامين في قطاع الصحي والتامين على الحياة فبلغت(ستمائة) مليار دولار بنسبة(٤٩.٣%) بمجموع ترليون ومائتين وثمان عشر مليار دولار ، مما يبين الاثر الذي احدثته صورة الاعفاء من ضريبة استهلاك اقساط التامين في جذب رؤوس الاموال من خلال ارتفاع اقساط التامين المسجلة على الخسائر والممتلكات من نسبة (٤٨%) في العام ٢٠١٧ إلى نسبة(٥٠.٧%) للعام ٢٠١٨ [١٥] ، كما واعفى قانون التخفيضات

---

[١٤] التقرير السنوى لوزارة الاستثمار لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص ٢٤.

https://manshurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb. اخر دخول على الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ الساعة ٨.٣٠ مساءا

[15] https://www.iii.org/fact-statistic/facts-statistics-industry-overview.ا اخر دخول على الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٨ السلعة ١٠ مساءا.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الضريبية الامريكي(TCJA) لسنة ٢٠١٧ المشروعات الاجنبية المقيمة من الخضوع للضريبة على توزيعات الارباح المتحققة في الخارج من المشروعات الاجنبية التابعة لها ، في حال استثمار هذه الارباح في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث حدد القانون الجديد بموجب القسم (956) من قانون الايرادات الداخلية وتعليمات تنفيذ هذا القانون المرقمة (IR-2018-210, Oct. 31, 2018) إعفاء المشاركة من الضرائب على الدخل الأجنبي(حصص الأرباح المستلمة) كجزء من الانتقال إلى نظام ضريبي "إقليمي" مؤقت ينتهي العمل به بحلول عام ٢٠٢٧ [١٦]، حيث حدد القانون اعفاء هذه الارباح بنسبة (١٠٠%) بهدف القضاء على حوافز دافعي الضرائب الأمريكيين لتجميع الأرباح في الخارج، ويخضع دافعو الضرائب الذين يمتلكون(١٠%) أو أكثر من حقوق التصويت في شركة تابعة أجنبية للضريبة عن الأرباح المتراكمة في الخارج منذ عام ١٩٨٦ في دخلهم لعام ٢٠١٧ ، اذ يتم فرض الضريبة على الجزء الذي يشتمل النقد أو ما يعادله بمعدل (١٥.٥ %)، في حين يتم فرض ضريبة على أي الارباح المتبقية الاخرى بمعدل مخفض قدره (٨ %) في حال عودتها الى الولايات المتحدة دفعة واحدة ، اما اذا بقت تلك الارباح متراكمة في البلدان الاجنبية فانها سوف تخضع لضريبة بمقدار (١٠.٥%) وفقا للمادة (951a) من قانون الايرادات الداخلي (IRC)[١٧] وقد نجح قانون الضرائب في توفير فرص العمل للأمريكيين ، من خلال استثمار الارباح العائدة المعفاة من الضريبة حيث أصدر مكتب إحصاءات العمل (BLS) تقرير حالة التوظيف السنوي

(16) Philipp Lieberknecht and Volker Wieland," On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act", German Council of Economic Experts, Working Paper 10/2018 ,March, 2019 ,p5.

(17) Stanley I. Langbein," United States Policy and the Taxation of International Intangible Income", University of Miami Law School University of Miami School of Law Institutional Repository, ınter-amerıcan law revıew ,Vol. 50:1 ,(2019): p53.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

، وعرض العمالة القوية، وتسارع في نمو الأجور وارتفاع إجمالي التوظيف في القطاع غير الزراعي في يوليو بمقدار(١٦٤٠٠٠) وظيفة ، وذلك تماشيا مع توقعات السوق (١٦٥٠٠٠)، وان متوسط وتيرة نمو الوظائف كان (١٨٧٠٠٠) وظيفة على مدى العام ٢٠١٨ و (١٦٥٠٠٠) وظيفة حتى الآن في عام ٢٠١٩ ، وهو أعلى من توقعات البنك المركزي حيث انخفضت الطلبات الجديدة للحصول على إعانات التأمين ضد البطالة من(٢٢٠٠٠٠ إلى ٤١٠٠٠)، وفقا لتقارير وزارة العمل [١٨]، مما يعني تدفق المزيد من المشروعات الاستثمارية الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية الامريكية وتوفير العديد من فرص العمل.

I.ب .المطلب الثاني

فاعلية السعر الضريبي في توطين الاستثمار

سنتناول في هذا المطلب فاعلية السعر الضريبي في الاستثمار من خلال الاسعار الضريبية التي فرضها المشرع في التشريعات المقارنة حيث يشكل السعر الضريبي حافزا مهما في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية للبلدان المضيفة، اذ تتجه المشروعات الاجنبية باستثماراتها إلى الدول التي يكون السعر الضريبي فيها منخفضا نسبيا ؛ لان تقليل المعدل القياسي للضريبة يخفف العبء الضريبي ويتيح الفرصة للمشروع الاجنبي للاحتفاظ بنسبة عالية من الارباح ، وهذا مؤشر من قبل الدولة على اهتمامها في اعطاء المشروع الاجنبي حرية اختيار الاستثمارات الاكثر ربحاً [١٩] ، خاصة في الدول التي لا تفضل منح

---

[18] https://www.whitehouse.gov/articles/u-s-economy-added-164000-new-jobs-july-nominal-average-wages-increased-3-2-percent-past-12-months/. اخر دخول على الرابط ٢٠١٩/١١/٥ الساعة ٧.٢٤ مساءا

[١٩] د.عبد الله نجم الشاوي وعمار مجيد كاظم ،"السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١"، مجلة الادارة والاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد ١٠١، (٢٠١٤): ص٥٢.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الاعفاءات كطريقة لجذب المشروعات الاجنبية ، إذ تعتبرها هدرا في الايرادات الضريبية في ضوء ما يعرف بمبدأ عالمية الايراد ،الذي يخضع المشروع لضريبة الدولة الام أو دولة الاقامة، بغض النظر عن مصدر تحقق الدخل ؛ وبالتالي لا يستفيد من الاعفاء الذي تمنحه الدولة المضيفة ، وقد اتجه المشرع الضريبي العراقي إلى منح المشروعات الاجنبية سعرا ضريبيا تفضيليا، اسوة بالمشروعات المحلية حيث قررت المادة (١٣/ب،ج) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل السعر الممنوح لهذه المشروعات بين (٣%-١٥%) حسب الشرائح بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص ، وبنسة (١٥%) للمشروعات التي تتمتع بالشخصية المعنوية (شركات الاموال) إما بالنسبة للاسعار الضريبية المتعلقة بخضوع المشروعات الاجنبية لضريبة انتقال العقار أو حق التصرف في فقد تراوحت بين ٣% -٦% وفقا لقيمة العقار بعد خصم الاعفاء الممنوح لها بموجب (م/٤/٢/أ) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وقد بلغت التدفقات الاستثمارية العربية في قطاع الاسكان ما قيمته واحد وعشرين مليار للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦ إما تدفقات الاستثمار الاجنبية في قطاع الاسكان فقد بلغت ما قيمته اثنى عشر مليار دولار خلال نفس المدة مما يبين اثر المعاملة الضريبة في جذب الاستثمار في حال استقرار العوامل السياسية. والامنية والاجتماعية التي تؤثر في الاستثمار [٢٠] ، كما استحدثت ضريبة اعادة اعمار العراق بموجب الفقرة (١) من امر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ الصادر في ٢٠٠٣/٩/١٩ حيث حددت الفقرة ٣ من الامر رقم ٣٨ نسبة الضريبة المفروضة على البضائع المستوردة إلى العراق بنسبة ٥% من قيمة البضاعة الخاضعة للرسم وقد اشار المشرع إلى الاسباب التي دعته لتطبيق هذا التمييز في السعر الضريبي بانه "لاجل الادارة الفاعلة للعراق المتطلبة

[٢٠] ستار فياض عباس،المصدر السابق ،ص٩٢.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

للتمويل وبالتالي تحسين البنى التحتية العراقية وكذلك المتطلبة لرأسمال عام للاستثمار اضافة إلى الاعتراف بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية اقتصاد السوق الحر في العراق" [٢١]، وقد ظهرت اثار تطبيق هذا الامر في الاستثمار من خلال انفتاح السوق العراقي على الاسواق العالمية بسبب انخفاض التعرفة الكمركية واستيراد ما نسبته ٨٥% من احتياجات السوق العراق من الخارج الا انها لم تحقق تلك أي من اهدافها سوى توفير السلع والموارد الغذائية التي تدخل في سلة غذاء الفرد العراقي، الأمر الذي يعني استنزاف أكثر من (٨٥%) من دخل الفرد العراقي على شراء تلك السلع [٢٢] إلى ان تم تشريع قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ والذي الغى بموجبه قانون ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ وامر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ والذي تم تأجيل العمل به اكثر من مرة إلى إن اصبح نافذا في جميع المنافذ الحكومية في عام ٢٠١٥ بموجب المادة ٣٣/ب من قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٣٥٢ في ٢٠١٥/٢/١٦ [٢٣] ، والذي تراوحت اسعار التعرفة الكمركية فيه بنسبة مئوية من ١% إلى ١٠٠% حيث بلغت مقدار الاستيرادات للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٨) ستمائة وعشرة مليار دولار وفقا

---

[٢١] امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٣٨ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠في اذار ٢٠٠٤.

[٢٢] عدنان فرحان الجوراني ، الاثار الاقتصادية للتعرفة الكمركية الجديدة في العراق، الحوار المتمدن ،العدد ٤٣٤٤ في ٢٠١٤/١/٢٤ منشور على الرابط

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397356&r=0 تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٢ الساعة ٩.٥٠ مساءا.

[٢٣] قيس حسن عواد البدراني ،الوجيز في قانون المالية العامة ،الطبعة الاولى ،(بيروت: منشورات زين الحقوقية ،بيروت ،٢٠١٨)،ص٢٣٠.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

لإحصائيات البنك الدولي[٢٤] ،وقد وفر المشرع العراقي للمشروع الاجنبي بهذه النسب من الاسعار الضريبية التي تعد من ادنى الاسعار الضريبية العالمية ، فرصة لتحقيق اعلى قدر من الارباح، التي يسعى اليها من خلال جذبه للاستثمار في البيئة الاستثمارية العراقية.

إما بالنسبة للمشرع المصري فقد ذهب إلى توظيف السعر الضريبي في جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، على فرض ثبات العوامل الاخرى، من بنية تحتية وايدي عاملة واستقرار سياسي واقتصادي وامني ، حيث منح المشروع الاجنبي اسعارا ضريبية تفضيلية اسوة بالمشروع المحلي اذ نصت المادة(٨) من قانون ضريبة الدخل(رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على نسبة ثابتة من السعر الضريبي تفرض بمقدار (٢٠%)من الدخل الخاضع للضريبة على جميع المشروعات الاجنبية ، سواء كانت شركات اموال او شركات اشخاص او منشئات فردية والتي كانت تفرض بموجب القانون(رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) بنسبة تقدر (٤٠%) من الدخل الخاضع للضريبة، وان اتجاه المشرع الضريبي إلى هذا التخفيض الكبير في سعر الضريبة، الذي بلغ نسبة(٥٠%) من السعر في القانون الملغي؛ ناتج عن رغبة المشرع الضريبي في تعويض المشروعات الاجنبية عن الاعفاءات التي كانت تمنح بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ [٢٥] ، والتي الغيت بموجب القانون(رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) ، والتي اثبتت تقارير وزارتي التجارة والاستثمار المصريتين ، عدم تاثر المشروعات بالغاء هذه الاعفاءات مما يثبت جدوى تاثير الاسعار الضريبية في جذب المشروعات الاجنبية

---

[٢٤] تقرير الاستيرادات العالمية للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٨ منشور على الرابط https://data.wto.org/ تاريخ الزيارة ٩٢٠١٩/٥ الساعة ١٠.٣٣ مساءا.

[٢٥] د.رمضان صديق محمد ، المصدر السابق ،ص ١٧٣.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

[٢٦] ؛ ذلك انه كلما انخفض السعر الضريبي على السلعة المنتجة كلما اتجه المشروع إلى خفض سعر السلعة ، مما يزيد الطلب عليها وبالتالي زيادة الانتاج وعندما يرتفع انتاج المشروعات من السلع والخدمات، سوف يزداد الدخل الخاضع للضريبة حيث ان زيادة الانتاج تتناسب طرديا مع الدخل الخاضع للضريبة، وان اتساع الوعاء الضريبي يعود على الدولة المضيفة والمشروع الاجنبي في ذات الوقت بالفائدة ، حيث تعوض الدولة عن التخفيض في السعر الضريبي الذي فقدته نتيجة تقديمها لهذا الحافز ، ويشجع المشروع الاجنبي للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية[٢٧]، وقد يظهر أثر السعر الضريبي في الاستثمار ، من خلال نمو تدفقات راسمال المشروعات الاجنبية مع تطبيق القانون الضريبي الجديد فى سنة(٢٠٠٥) اذ يلاحظ مدى الزيادة فى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة(٢٠٠٤/٢٠٠٥) من اربع مليارات دولار إلي ست مليارات دولار في سنة ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ و الى احد عشر مليار دولار في ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وفي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ ثلاث عشر وبلغ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما قيمته ثمان مليارات دولار إما في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ فقد بلغ سبعة مليار دولار إما عام ٢٠١٠/٢٠١١ فقد بلغ اثنان مليار دولار اما عام ٢٠١١/٢٠١٢ فقد بلغ اربع مليارات دولار وفي عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ ثلاثة مليارات دولار[٢٨] ؛ مما يبين اثر السعر الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي للبيئة الاستثمارية المصرية في حال استقرار وثبات بقية العوامل الاخرى .

---

[٢٦] د. بلال الانصاري ، المصدر السابق ،ص١١٩.

[٢٧] د. السيد عبد المولى، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية، (القاهرة : دارالنهضة العربية ،١٩٨٩)، ص٤١٥.

[٢٨] تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ص٢٧ تاريخ اخر زيارة ٢٠١٩/١١/١٤ https://manshurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

اما المشرع الامريكي فقد اصدر في العام ٢٠١٧ قانون الاصلاح الضريبي والذي يدعى ب(قانون التخفيضات الضريبية والوظائف TCJA) الصادر بموجب قانون الموازنة الاتحادية ذي الرقم (P.L.115-97) في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ الذي عدل بموجبه الاسعار الضريبية لدخول الافراد والشركات ، حيث اثار جدلا واسعا في الكونغرس الامريكي إلى ان اقر في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، على ان يتم العمل به اعتبارا من ٢٠١٨/١/١، حيث يتراوح السعر الضريبي المفروض على دخل المشاريع الفردية بنسبة تصاعدية ما بين(١٠%-٣٥%) حسب المادة (-13001 11b) اما السعر الضريبي المفروض على دخل شركات الاموال فقد حدده ب(٢١%) حسب المادة (953/D) ، ويمكن ان نلاحظ اثر خفض الاسعار الضريبية في الاستثمار في الولايات المتحدة من خلال تدفق رؤوس الاموال للعمل في المشاريع الاستثمارية الامريكية ، وعلى سبيل المثال رؤوس الاموال المتدفقة من شركة ابل الامريكية والتي تبلغ اموالها المتراكمة في الخارج ب(ثلاثة) ترليون دولار، حيث قدرت أبل أن تأثيرها المباشر على الاقتصاد الأمريكي سيصل إلى أكثر من ثلاثة مائة وخمسون مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة ، و تبلغ وتيرة إنفاق آبل الحالية في الولايات المتحدة خمس وخمسون مليار دولار لعام ٢٠١٨ ، مما يؤكد ان شركة ابل ماضية في المسار الصحيح لإنفاق مائتين وخمس وسبعون مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة ، بعد طرح مبلغ ثمان وثلاثون مليار دولار عن ضرائب الاموال العائدة[٢٩]. كما وتظهر نتائج الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي أن نمو الاستثمار الخاص الثابت للولايات المتحدة

(29) Daisuke Wakabayashi and Brian X. Chen," Apple Capitalizing on New Tax Law", Plans to Bring Billions in Cash Back to U.S.from تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٢ الساعة ٤.٣٣ مساءا https://www.nytimes.com/2018/01/17/technology/apple-tax-bill-repatriate-cash.html

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

في عام ٢٠١٨ تفوق بشكل كبير على توقعات ما قبل (TCJA)، حيث لم يلاحظ مثل هذا النمو في الاستثمار في غيرها من الاقتصادات المتقدمة حيث أن الاستثمار في الولايات المتحدة تجاوز توقعات ما قبل (TCJA) بنسبة ٢.٢ %[٣٠] ، اما بالنسبة للاستثمار التجاري فقد زادت نسبته عما كان متوقعا بمقدار ٤.٧% اما الاستثمارات في مجال الاعمال فقد ارتفعت نسبته بمقدار ٣.٥% عما كان متوقعا و بشكل عام ، فان هذه النتائج تثبت اثر الطلب على المنتج الذي يعد المحرك الرئيسي لقرارات الاستثمار في العمل، وفي دراسة اخرى (صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ ، على سبيل المثال) وجد أن الأداء الضعيف للاستثمار في الأعمال التجارية في أعقاب الركود الكبير، يعكس في المقام الأول ضعف الطلب الكلي بدلاً من العوامل الأخرى المرتبطة بالتغييرات في اللوائح أو عدم اليقين في السياسة [٣١]، ومما تقدم يتبين اثر التخفيضات الضريبية على الطلب حيث ان انخفاض السعر الضريبي يؤدي إلى انخفاض سعر المنتج والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على المنتج ؛ وبالتالي زيادة وتوسع المشروعات الاستثمارية المنتجة ، اما رفع معدل ضريبة الشركات بشكل دائم بنسبة ١% إلى ٢٢ % من شأنه أن يقلل الناتج المحلي الإجمالي الطويل الأجل بما يزيد عن ست وخمسون مليار دولار ؛ مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال بنسبة ٠.٥% و انخفاض الأجور بنسبة ٠.١٨% [٣٢] .

---

[30] Daniel Leigh, Susanna Mursula, and Suchanan Tambunlertchai, "U.S. Investment Since the Tax Cuts and Jobs Act of 2017", International Monetary Fund, IMF Working PaperWP/19/120,2019,P5.

[31] Philipp Lieberknecht and Volker Wieland, "On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act", German Council of Economic Experts.

[32] Erica York," The Benefits of Cutting the Corporate Income Tax Rate", tax foundation fiscal fact no. 606 aug 2018,p.2.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

II. المبحث لثاني

فاعلية الاهلاك المعجل وخصم الخسائر وترحيلها في توطين الاستثمار

يعد الاهلاك المعجل وخصم الخسائر وترحيلها من اهم الوسائل الضريبية الحديثة والمؤثرة التي يلجاء اليها المشرع الضريبي ساعيا إلى توطين المشروعات الاستثمارية للعمل في بيئته الاستثمارية وسوف نتعرف على هذين الاليتين من خلال المطالب الاتية:

II. أ. المطلب الاول

فاعلية الاهلاك المعجل في توطين الاستثمار

يعرف الإهلاك المعجل بانه (المبلغ الذي يتم خصمه من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في مجال الانتاج بنسبة معينة) [٣٣]، والذي يعد احد انماط الإهلاكات التي تؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستمر ، وتوقيت دفع الضريبة، وقد اختلفت التشريعات الضريبية في استخدام هذه الالية في توطين المشروعات الاجنبية فقد اتجه قسم من هذه التشريعات على اطلاق اسم الاندثار[٣٤] والذي يعرف بانه بانه (ذلك الجزء المستقطع من خدمات الاصل الثابت الذي يتم تحديده نتيجة عوامل داخلية ترتبط بالأصل وبطريقة استخدامه واخرى خارجية ترتبط بعنصر الزمن واحتمالات التقادم اذ يعتبر تعويضا كنفقة انتاجية وليس نفقة مالية او خسارة)

---

[٣٣] محمد عباس بدوي و فؤاد السيد المليجي ،المحاسبة الضريبية في النشاط التجاري -الصناعي - المهن عير التجارية - الثروة العقارية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٤) ،ص١٨٢.

[٣٤] مما ينبغي التنويه له ان معظم التشريعات العربية تطلق تسمية الاستهلاك لتدل على التناقص في قيمة الاصول الثابتة للمنشأة باستثناء تشريع ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ يسميه الاندثار. د.عبد الباسط على جاسم الزبيدي، شرح قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته،(بيروت: العاتك لصناعة الكتاب ،٢٠١٣)،ص٧٨.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

[٣٥]، حيث نصت المادة (٤/٨) من قانون ضريبة الدخل العراقي على تنزيل النسبة التي تقرر بنظام الاندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ وفقا للمادة (١/٣) من التعليمات المالية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ والجداول الملحقة بها[٣٦]، بعدها من التكاليف التي ينبغي أن تخصم من الدخل الخاضع للضريبة للوصول إلى الدخل الصافي الذي يجب إن تفرض عليه الضريبة ،وبطبيعة الحال فان خصم هذه التكاليف سوف يعظم من نسبة الارباح التي تمثل الهدف الرئيس الذي يسعى المشروع الاجنبي في تحقيقه ،الا إن هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية غير فاعلة في جذب المشروع الاجنبي في ظل اغلب التشريعات العراقية باستثناء المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ ، وقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، في ما يخص مشروعات انتاج السكائر والمشروبات الكحولية ؛ كون المشروعات الاخرى العاملة في البيئة الاستثمارية العراقية تعمل إما في إطار قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل أو في إطار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل أو القوانين الاخرى[٣٧] التي تمنح المشروع الاجنبي اعفاء ضريبيا دائما أو مؤقتا وبالتالي لا يستطيع المشروع الاجنبي الاستفادة من خصم هذه التكاليف كونه معفى من اداء الضريبة ؛ مما يعني إن هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية لا تؤثر في

---

[٣٥] د.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،" الاندثار في التشريع الضريبي العراقي دراسة مقارنة،" مجلة الرافدين للحقوق المجلد٨ /السنة الحادية عشر، العدد ٢٧ ،(٢٠٠٦): ص٣٠٧.

[٣٦] الفقرة/٣/ المادة/ ١ من التعليمات المالية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ التي تنص(تطبق نسب الاندثار للموجودات الثابتة وفقا لنوع النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية الواردة في الجداول المتخصصة من (٢-١١) الملحقة بهذه التعليمات، اما الموجودات الثابتة التي لم يرد ذكرها في الجدول المتخصص فتخضع للنسب الواردة في الجدول رقم (١) الموجودات المشتركة الملحقة بهذه التعليمات).

[٣٧] مثل قانون الاستثمار الكردستاني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ وقانون تصفية النفط الخام وقانون بيع واستيراد المنتجات النفطية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الاستثمار في غير المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز وقانون الاستثمار الصناعي، الا بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبي .

إما بالنسبة للمشرع المصري فقد اتجه إلى معالجة الاهلاك لأصول المشروعات الاجنبية في نصوص المواد (٢٥-٢٦-٢٧) من قانون ضريبة الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥)، حيث تتعلق المادة(٢٧) بالإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية لهذه المشروعات[٣٨] ، والتي تنص على " تخصم نسبة ٣٠% من تكلف الآلات والمعدات المستخدمة فى الاستثمار فى مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك فى أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول. ويتم حساب أساس الإهلاك المنصوص عليه فى المادة(٢٥) من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ(٣٠%) المذكورة ، ويشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة" ، اذ يعد الاهلاك المعجل للأصول الرأسمالية ، من صور المعاملة الضريبية المهمة لجذب المشروع الاجنبي للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية ، لا سيما المشروعات التي تستمر في شراء اصول استثمارية جديدة تزيد قيمتها عن حجم الاستثمارات المطلوبة بغرض الاحلال [٣٩]، ويرى (هيكس[٤٠]) أن اسلوب الاهلاك المعجل يعد من اكثر الحوافز الضريبية جاذبية

---

[٣٨] د. محمد عباس بدوي و د.علاء الدين محمد الدميري، الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، (الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٦)،ص٢١٧.

[٣٩] د. سعيد عبد العزيز عثمان و د.شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب(سياسات –نظم –قضايا معاصرة)، (الاسكندرية :الدار الجامعية،٢٠٠٧)،ص٤٠٤.

[٤٠] باحث في كلية نافيلد ثم استاذ الاقتصاد السياسي من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥، ثم عضو باحث في كلية سولوز من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧١، ثم بعد ذلك ساهم في عدة فروع من الاقتصاد النظري. كتب هيكس عن المال والتجارة الدولية والنمو والتقلبات، وقدم أيضا بعض الأعمال في الاقتصاد التطبيقي، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل "الدول النامية". وفي عام ١٩٥٠، كان عضوا في لجنة توزيع الدخل في نيجيريا، وكذلك عمل أيضا

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

للمستثمر الاجنبي في مجال القرارات الراسمالية ، في حالة ثبات او زيادة العائد وهاتان الحالتان هما الاكثر توقعا[٤١]، حيث يؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية على المشروع في بداية عمره الانتاجي ، من خلال خصم قسط الاهلاك من الايرادات الخاضعة للضريبة للوصول الى استهلاك الاصل خلال مدة اقل من مدة اهلاكه المفترضة ، وقد يصار الى الاهلاك المعجل بطرق متعددة [٤٢]، بحيث يستطيع المشروع الاجنبي ان يخصم كل قيمة الاصول الراسمالية من الارباح المتحققة في السنة الاولى من عمر المشروع اذا كانت كافية ، ومن ثم تعود الالتزامات الضريبية بالارتفاع في السنوات التالية ، الا ان اثر الاهلاك المعجل يمكن ملاحظته بوضوح بحسب المشروعات اذا ما كانت مشروعات نامية او منكمشة او مستقرة [٤٣] ، فاذا ما كانت المشروعات الاجنبية مشروعات نامية يزيد

في جامايكا عام ١٩٥٤. ينظر الشبكة الدولية الموقع https://ar.wikipedia.org/wik تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٢ الساعة ٨.٢٠ مساءا

[٤١] د. صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وآثرها على والتنمية في مصر دارسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة عين شمس، العدد الأول، (٢٠٠٣): ص١٨١.

[٤٢] تتعدد طرق الاهلاك المعجل لعدة طرق منها ١- طريقة الاستهلاك الحر بحيث يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح للمستثمر باختيار عدد السنوات التي يسمح خلالها باستهلاك التكلفة التاريخية للاصل اضافة إلى تحديد مقدار القسط السنوي الذي يتم خصمه من وعاء الضريبة شرط الا تزيد مجموع الاقساط على التكلفة التاريخية وقد استخدما السويد هذه الطريقة عام ١٩٣٨. ٢- طريق القسط المبدئي: ويكون بحساب قساط الاستهلاك العادية للاصول الراسمالية الجديدة مضاف اليها نسبة معينة من قيمة هذه الاصول كقسط مبدئي إلى قسط الاستهلاك العادي في السنة الاولى ويتم خصمها باعتبارها تكاليف واجبة الخصم وصولا إلى استهلاك التكلفة التاريخية لهذه الاصول قبل نهاية حياتها الانتاجية .٣-الطريقة الامريكية القسط الخمسي ويكون بخصم القيمة التاريخية للاصول بالكامل من وعاء الضريبة خلال الخمس سنوات الاولى من حياته الانتاجية . ينظر : د. حيدر عبد المطلب البكاء، الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢٧، (٢٠١٢): ص١٦١.

[٤٣] سعيد عبد العزيز عثمان ود. شكري رجب العشماوي، المصدر السابق ،ص٤٤٠

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

فيها تيار الانفاق الاستثماري السنوي عن قيمة اقساط الاستهلاك الفعلية للمشروع ، وفي نفس الوقت تتزايد استثماراتها الصافية بمعدل مضطرد ، فان هذه المشروعات سوف تحصل على اكبر قدر ممكن من مزايا الاهلاك المعجل ، حيث انها لن تقوم بدفع الالتزامات الضريبية المترتبة عليها في السنوات الاخيرة من عمر الاصل الانتاجي ، والتي خصمت من ارباحها في السنوات الاولى، وسوف تستمر بدفع ضرائب اقل مما يستحق عليها مما لو كانت تستهلك اصولها في الطريقة العادية ، حيث تظل دائما اقساط الاستهلاك المعجل اكبر من اقساط الاستهلاك العادي في اي سنة من السنوات ، وان الاثر التوسعي الناجم عن الاستهلاك المعجل وما ينجم عنه من زيادة الاوعية الضريبية سوف يكون كافيا ليس فقط لتعويض الانخفاض المبدئي في حصيلة الضريبة ، بل لزيادة تلك الحصيلة [٤٤].

اما اذا كانت المشروعات الاجنبية مشروعات منكمشة تتجه معدلات الاستثمارات فيها إلى التناقص مع مرور الزمن، بحيث يكون الاستثمار الكلي اقل من قيمة اقساط الاستهلاك الحقيقية، فان هذه المشروعات سوف تترتب عليها التزامات ضريبية في السنوات الاخيرة من عمرها الانتاجي اكبر من الالتزامات الضريبية التي كانت ستدفعها في اطار الطريقة العادية للاهلاك ، مما يعني ان الخزينة العامة سوف تسترد الوفر الضريبي التي حصلت عليه المشروعات في بداية عمرها الانتاجي[٤٥]

.

اما بالنسبة للمشروعات المستقرة التي يكون اتجاهها الانفاقي الاستثماري متسما بالثبات النسبي ، اذ يتساوى حجم استثماراتها في الاصول الجديدة مع حجم

---

[٤٤] حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في السياسة المالية،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤)،ص٣٣٢.

[٤٥] سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، المصدر السابق ، ص٤٤٢.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

استثماراتها المطلوبة لغرض الاحلال ، وان مجموع الاقساط السنوية في اطار استخدام الاهلاك المعجل تتجه الى التعادل مع مجموع اقساط الاستهلاك العادي في السنوات الاخيرة ، وبالتالي يستقر حجم الضريبة السنوية في ظل استخدام طريقة الاهلاك المعجل عند نفس المستوى الذي كان المشروع سيتحمله في ظل طريقة القسط الثابت، ومن خلال ما تقدم يبدو ان المشروعات الاجنبية الاكثر استفادة من طريقة الاهلاك المعجل للاصول الراسمالية هي تلك المشروعات التي لها ميل إلى زيادة استثماراتها [٤٦].

اما بالنسبة للمشرع الامريكي فقد اخضع معظم الأصول الانتاجية لنظام الاهلاك المعجل (MACRS) ، والذي يسمح بشطب الأصول بسرعة أكبر مما تستهلك وتتوقف عن إنتاج الدخل ، حيث تكون مدة اهلاك الممتلكات الملموسة المستخدمة في الأعمال عمومًا على مدى ٣ إلى ٢٠ سنة في حالة المعدات ، اما المباني السكنية (مثل المباني السكنية المعدة للإيجار) فيتم إهلاكها على مدار ٢٧ سنة ، ويتم إهلاك المباني غير السكنية على مدار ٣٩ عامًا ولا يتم إهلاك الأرض لأنها لا تبلى[٤٧]، اضافة لمجموع اقساط الاستهلاك التي توفر دعما لعملية الاستثمار، فقد تستفيد المشروعات الاجنبية من انخفاض معدل الضريبة القانوني ، مما يعزز جزء من تكاليف الاستثمار في المعدات التي تم خصمها في السنة الأولى ، والتي تصل في بعض الأحيان حتى (١٠٠ %) وقد جاء قانون التخفيضات الضريبية والوظائف (TCJA) ليحدد مدة الاهلاك المعجل ، حيث تم تحديد مدة اهلاك المعدات التي يمكن

---

[٤٦] حامد عبد المجيد دراز ، المصدر السابق،ص٣٣٣.

[47] Steve Wamhoff And Rıchard Phıllıps, "The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks, İtepinstitute On Taxtacion And Economic Polyce", Report November 2018,P.11.تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ٥.٢٥ مساءا.https://itep.org/wp-content/uploads/111918-Depreciation-Report-Wamhoff-Phillips-1.pdf.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

خصمها في الاستثمار في السنة الأولى بنسبة (١٠٠ %) من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ ثم الانخفاض التدريجي كل عام بعد ذلك حتى العودة إلى القواعد الدائمة في عام ٢٠٢٧ [٤٨] ، بموجب المادة (168k) من قانون خفض الضرائب والوظائف (TCJA) ، إن الفائدة التي تعود على المشروعات غير محددة بحجم الاستثمارات ، حيث يمكن أي شركة يسميها الأمريكيون العاديون "شركة صغيرة" مسموح لها بالفعل خصم التكاليف الكاملة للاستثمارات التي تقوم بها ، و قبل تشريع قانون (TCJA) ، سمح القسم (179) لرجال الأعمال الذين استثمروا أقل من مليوني دولار في السنة لخصم(١٠٠ %) من التكاليف التي تصل إلى (خمس مائة الف) دولار من الاستثمارات في السنة التي يتم فيها ، ويزيد القانون الجديد من هذه الحدود حتى تتمكن الشركة التي تستثمر أقل من مليونين وخمس مائة الف دولار في السنة من خصم (١٠٠ %) من مبلغ يصل إلى (مليون) دولار من الاستثمارات في السنة التي تتم فيها[٤٩]، وقد يبدو اثر الاهلاك المعجل في الاستثمار من خلال تقديرات لجنة الإيرادات الرسمية للكونجرس ، اللجنة المشتركة للضرائب (JCT) ، أن إجمالي الإيرادات المفقودة وفقا للقسم (179) من قانون الايرادات الداخلية (IRC) للمدة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢١ سيصل إلى(خمس وستون) مليار دولار في حين أن الإيرادات المفقودة بسبب انخفاض قيمة السعر القانوني للضريبة وارتفاع نسبة خصومات الاهلاك للآلات والمعدات وفقا للمادة (168k) من قانون التخفيضات

---

[48] Gary Guenther, The Section 179 and Section 168(k) Expensing Allowances: Current Law and Economic Effects, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov RL31852,2018,P1-19,from https://fas.org/sgp/crs/misc/RL31852.pdf. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ٦.١٠ مساءا.

[49] For more information, see IRS Fact Sheet 2018-09, from https://www.irs.gov/newsroom/new-rules-and-limitations-for-depreciation-and-expensing-under-the-tax-cuts-and-jobs-act تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ١.١٢ صباحا

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

الضريبية والوظائف (TCJA) خلال تلك الفترة نفسها سوف يصل إلى(مائتين وست وستون) مليار دولار. والذي يمكن اعتباره زيادة في صافي مدخولات المشروعات الاستثمارية [٥٠]. مما يبين اثر الاهلاك المعجل في الاستثمار ويعمل على جذب المشروعات الاجنبية للعمل في البيئة الاستثمارية الامريكية.

II.ب. المطلب الثاني

فاعلية خصم و ترحيل الخسائر الضريبية في توطين الاستثمار

إن اساس خصم الخسائر الذي يتعرض لها المشروع الاجنبي يرتكز إلى مبدئين ، يرتبط المبدأ الأول بقاعدة العدالة الضريبية ،التي تقتضي بانه كما يتم محاسبة المشروع على كافة مصادر دخله الخاضع للضريبة، فان هذه العدالة تقتضي أن يتم خصم الخسائر التي يتعرض لها المشروع الاجنبي من ارباحة المتحققة في النشاطات الاخرى ، أو ترحيل هذه الخسائر للسنوات السابقة أو اللاحقة ؛ لان مخالفة هذه القاعدة ينطوي على تعسف؛ وقد يتسبب في التهرب من الضريبة [٥١]، إما المبدأ الثاني فانه يرتكز إلى الناحية الاقتصادية والمحاسبية ، إذ ان المشروعات الاجنبية هي احد ادوات التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول جاهدة في سبيل جذبها للعمل في بيئتها الاستثمارية ، فعندما تتعرض إلى خسارة ما ينبغي تعويضها عن هذه الخسائر إما بخصم هذه الخسائر من ارباح ذات الوعاء الخاضع للضريبة إذا كانت تغطي هذه الخسائر ، أو بترحيلها إلى ارباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ويقصد بترحيل الخسائر (السماح للمشاريع الاستثمارية بخصم الخسارة التي تحققها في سنة ما من

---

(50) Steve Wamhoff And Rıchard Phıllıps, The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks,a.g.e,p12.

(٥١) د. محمد حمدي النشار، قواعد تحديد الارباح التجارية و الصناعية، (الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، بدون سنة نشر)،ص٥٥.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

ارباح سنة اخرى ،وذلك لمساعدتها على الخروج من كبوتها) [٥٢] حيث يمكن استخدام المعاملة الضريبية للخسائر ليس فقط للحد من الاثار السلبية للضريبة، بل يمكن من خلالها تشجيع الاستثمارات الخاصة وتكوين راس المال في اتجاه الانشطة الاقتصادية المرغوبة[٥٣] ، حيث يتوقف اثر ترحيل الخسائر على المشروع الاجنبي على الاتجاه المقرر لترحيلها في التشريع الضريبي ، واذا ما كان هذا التشريع يجوز ترحيل الخسائر إلى الخلف أو الامام أو كليهما ، حيث يمكن للمشروع إن يعوض هذه الخسارة بالحصول على تعويضات نقدية من الخزينة إذا كان ترحيل خسائره إلى الخلف ،إذ يعد ترحيل الخسارة إلى الخلف حافزا قويا على زيادة نسبة الاستثمار الخطرة في للمشروعات القائمة وحافزا ضعيفا للاستثمارات الجديدة [٥٤].

ويتوقف اثر استخدام هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية في المشروعات الاجنبية بحسب البيئة الاستثمارية التي تمارس نشاطها فيها ، فإن استخدم نظام ترحيل الخسائر الى الخلف في الدول النامية مثلا ينتج عنه اثار سلبية وذلك لضعف الايرادات العامة في هذه الدول والتي لا تكاد تتحمل ترحيل الخسائر إلى الامام ، فضلا عن ترحيلها إلى السنوات السابقة[٥٥] ، وقد تبنى المشرع الضريبي العراقي في المادة (١١) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ معالجة خصم الخسائر وترحيلها للسنوات الخمس اللاحقة حصرا ، حيث أجاز إن تنزل الخسائر التي يتعرض لها المشروع من ارباح السنة التي تعرض فيها للخسارة إذا كانت تغطي هذه

---

[٥٢] طالب برايم سليمان ، الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الاجنبي دراسة مقارنة ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر،٢٠١٦)، ص٤٣٣.

[٥٣] د. سيد حسن عبدالله، "التكاليف والنفقات واجبة الخصم على الأرباح التجارية والصناعية في ضوء أحكام القانون المصري ٩١ لسنة ٢٠٠٥م مقارنة بفقه الزكاة "، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد التاسع- العدد الأول (٢٠٠٩):ص١٥٦.

[٥٤] د. حيدر عبد المطلب البكاء، المصدر السابق، ص١٦١.

[٥٥] سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ،المصدر السابق،ص٣٧٨-٣٧٩.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الخسارة ، والا فينبغي ترحيلها إلى السنوات الخمس التالية بشرط إن لا تتجاوز الخسارة المنزلة نصف الدخل الخاضع وان لا تنزل الخسارة الا من نفس مصدر الدخل الذي نتجت عنه [٥٦].

ولدى البحث في أثر هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية في الاستثمار وفقا للتشريعات العراقية يتبين لنا إن اثر هذه الصورة يختلف من تشريع لاخر اذ إن فاعلية هذه الصورة في التاثير في الاستثمار لا تنسجم مع الاعفاء الضريبي سواء كان اعفاءا دئما أو مؤقتا والذي كان المشرع العراقي سخيا في منحه لهذه المشروعات لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية ، التي تحتاج إلى رؤوس اموال كبيرة جدا لاعادة البنى التحتية المهدمة في البلد، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، وان طبيعة هذه المشروعات الاستراتيجية ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقضي بان لا تجني ارباحا في بداية حياتها الانتاجية ، وبالتالي فهي معرضة للخسائر وعندما يمنحها المشرع العراقي أعفاءً ضريبيا فإنها سوف لن تستفيد من حافز ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة التي نص عليها المشرع العراقي في المادة (١١) في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، باستثناء المشروعات العاملة في مجال استخراج النفط والغاز بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠، فانها سوف تستفيد من هذا الحافز ؛ كون المشرع العراقي لم يمنحها اعفاء بموجب القانون المذكور، وهي من المشروعات الاسراتيجية الكبيرة التي لا تحقق ارباحها في بداية عمرها الانتاجي ، والتي من الممكن إن تؤثر فيها هذه الصورة من صور المعاملة الضريبية لجذبها للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية، كما في عقود جولات

---

[٥٦] ٣٣.طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، (القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ، ٢٠١١)،ص٢١٨.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

التراخيص للاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز والتي شهدت المنافسة بين العديد من المشروعات الاجنبية الضخمة للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية[٥٧] .

وعلى سبيل المثال فقد تأسس فرع شركة (X) العراق المحدودة في محافظة بغداد بموجب شهادة التأسيس ذي العدد م.ش (٢٧٢٩) في ٢٠١٠/٨/١٥، والصادرة من دائرة تسجيل الشركات/ قسم الشركات الاجنبية والتي تهدف الى تطوير حقل نفط غربي القرنة بموجب شروط عقد الخدمات الفنية الموقعة مع وزارة النفط العراقية/ شركة نفط الجنوب شركة الاستكشافات النفطية في اذار ٢٠١٠ ، وقد حققت ايرادات اجمالية خاضعة للضريبة لعام ٢٠١٣ بمقدار106,537,418,910 حيث حققت ارباح صافية خاضعة للضريبة احتياطيا لهذه السنة بمقدار37,288,097,000 خصم منها مبلغ قدره 4,914,000 عن خسائر السنوات السابقة مما يقدم حافزا لهذه الشركات للعمل في البيئة الاستثمارية العراقية[٥٨] .

وقد عالج المشرع الضريبي المصري ترحيل خسائر المشروعات الاجنبية بموجب المادة (٢٩) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل اذ نصت على الآتي"إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة، تخصم هذه الخسارة من أرباح السنة التالية، فإذا تبقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل سنويا الى السنوات التالية حتى

---

[٥٧] حيث تكونت لدى وزارة النفط لائحة باكثر من ١٢٠ شركة عالمية راغبة للدخول في جولات التراخيص بناء على اعلان الوزارة حيث تاهلت ٣٥ شركة عالمية لدخول جولات التراخيص بناء على قدرتها الفنية والمالية والقانونية والمشاريع المماثلة التي نفذتها هذه المشروعات في الدول الاخرى. ينظر: د. رحيم كاظم الشرع وعلى نعمة محمد، الاستثمارات النفطية في العراق عقود التراخيص وعقود الشراكة،(بيروت: دار السنهوري ،٢٠١٨)،ص١٥٧.

[٥٨] زينة ميثم عبد الرحمن الطائيّ،" دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة لشركات النفط الأجنبية في العراق)"، (دبلوم عالي المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ، ٢٠١٥) ،ص٧٧.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

السنة الخامسة، ولا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة الى حساب سنة أخرى" حيث يمكن ان تؤثر عملية ترحيل الخسارة للسنوات اللاحقة في تخفيض الربح الذي يربط عليه الضريبة باسم المشروع في السنوات التالية للسنة التي ختم حسابها بخسارة [٥٩]، مما يشكل حافزا لهذه المشروعات للعمل في البيئة الاستثمارية المصرية من خلال الاستفادة من هذا الحافز ، الذي يمكنها من استرداد الخسائر الموثقة ضريبيا ، التي يتعرض لها المشروع خلال حياته الانتاجية ، ويشترط المشرع الضريبي لترحيل الخسائر عدة شروط، ومن هذه الشروط ان تكون الخسارة التي يراد ترحيلها هي خسارة ضريبية ، ولا تزيد مدة الترحيل عن خمسة سنوات إلى الامام، وان يتم ترحيل الخسارة على اساس الاقدم فالاحدث في حالة تحقق خسارة لسنوات متوالية ، وعدم خصم الخسائر من صافي ارباح مصدر اخر غير صافي ارباح النشاط التجاري والصناعي، وان لا يستفيد من ترحيل الخسارة الا المشروع الذي ربطت الخسارة باسمه[٦٠] .

كما استحدث المشرع الضريبي المصري مبدأ ترحيل الخسائر إلى الخلف بصورة محدودة للأنشطة المرتبطة بعقود، لتنفيذها كالمقاولات وخدمات التشغيل للغير وفقا للمادة (٢١) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ [٦١] ، مما يفرض على الادارة

---

[٥٩] د.سيد حسن عبدالله ، المصدر السابق ،ص ١٥٦.

[٦٠] د. محمد عباس بدوي و علاء الدين محمد الدميري ،المصدر السابق،ص٢٣٥.

[٦١] المادة/٢١ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي تنص " يحدد الربح المقدر للعقد خلال كل فترة ضريبية بنسبة من الربح المقدر وفقا للفقرة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية وعلى ان يتم تسوية ربح العقد في نهاية الفترة الضريبية التي انتهى فيها تنفيذه على اساس ايراداته الفعلية مخصوما منها التكاليف الفعلية بعد استنزال ما سبق تقديره من ارباح فاذا انتهى حساب الفترة الضريبية التي انتهى خلالها تنفيذ العقد بخسارة تخصم هذه الخسارة من ارباح الفترة او الفترات الضريبية المحدد تنفيذ العقد خلالها وبما لا يجاوز ارباح العقد خلال تلك الفترة ويتم اعادة حساب الضريبة على هذا الاساس ويسترد الممول ما سدده بالزيادة منها

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

الضريبية ان تخصم الخسائر التي تصيب هذه المشروعات من الارباح التي حصلت عليها في السنوات السابقة[٦٢]،

اما في التشريع الامريكي فعندما تتجاوز نفقات الشركة القابلة للخصم إيراداتها ، تحدث عادة خسارة تشغيلية صافية (NOL) ، وكانت المعاملة الضريبية لهذه الخسائر بموجب القانون السابق قبل تشريع قانون التخفيضات الضريبية ، بموجب المادة (172) من قانون الايرادات الداخلية ، لدافعي الضرائب إعادة صافي الخسارة التشغيلية (NOL) لمدة عامين وترحيل (NOL) لمدة عشرين عامًا لتقليل الدخل الخاضع للضريبة[٦٣]، اذ يمكن أن يولد الاسترداد الضريبي الفوري مما يعزز التدفق النقدي للمشروعات الاستثمارية، الا ان ترحيل صافي الخسائر على الإطلاق قد يكون ضارًا بشكل خاص بالمشروعات الاستراتيجية ، التي تميل إلى توليد خسارة في سنوات الانتاج المبكرة والذي تستفيد منه بشكل كبير في زيادة التدفق النقدي لقيمة الخسارة المنقولة إلى الخلف ومع ذلك ، يمكن للمشروعات الاستثمارية أن تختار بدلاً من ذلك المضي في الخسارة بأكملها إلى الأمام ، إذا كانت تتمتع بتوفر السيولة النقدية الكافية[٦٤] ، لا سيما في اطار قانون تخفيض الضرائب والوظائف

فاذا تجاوزت الخسارة الحدود المشار اليها في الفقرة السابقة يتم ترحيل باقي الخسائر إلى السنوات التالية طبقا لأحكام المادة ٢٩ من هذه القانون"

(٦٢) شامل سامي عواد المحمدي، "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة،"(رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار ، ٢٠١٥) ، ص١٥٥.

(63) Publication 536 Cat. No. 46569U, Net Operating Losses (NOLs) for Individuals, Estates, and Trusts, For use in preparing 2018 Returns, Department of the Treasury Internal Revenue Service,p1.

(64) Lee G. Zimet , Alvarez & Marsal Taxand," Limitations On Corporate Tax Attributes An Analysis Of Section 382 And Related Provisions" .May 12, 2019.pp.3-7.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الجديد حيث ، يسمح (TCJA) وفقا القسم (13302) بأن يتم ترحيل(NOLs) إلى أجل غير مسمى ، على عكس حد العشرين عامًا في القانون السابق اي أنه لم يعد يُسمح للشركات "بسحب" خسائرها إلى الخلف ، مما يعني أنها لا تستطيع ضبط الإقرارات الضريبية من السنوات السابقة ، ولا يمكن بشكل عام خصم أكثر من (٨٠%) من الدخل الخاضع للضريبة في السنة المنقولة بما لا يتجاوز مائتين وخمسون الف دولار للمشروعات الفردية خمسمائة الف دولار للشركات ، على عكس القانون السابق ،الذي يسمح بخصم ما يصل إلى (١٠٠%) من الدخل الخاضع للضريبة [٦٥]، الا ان التشريع الضريبي الجديد (TCJA) يسمح فقط بإعادة ترحيل خاصة لمدة عامين إلى الخلف ، عن بعض الخسائر المتكبدة في الأعمال الزراعية ، بالنسبة للخسائر التي تنشأ في السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ ، وقد توثر هذه التغييرات في تحمل تكاليف التغييرات الأخرى في (TCJA) للشركات حيث قدرت اللجنة المشتركة للضرائب في الكونغرس أن التغييرات ستجمع(مائتين) مليار دولار من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧ ، اذ ان إلغاء عمليات الترحيل إلى الخلف وتحديد خصم الخسارة بنسبة(٨٠%) وترحيل الخسائر إلى الامام لاجل غير مسمى ، سيكون له عمومًا تأثير على زيادة القيمة الحالية لإجمالي ضرائب الدخل الفيدرالية المستحقة ، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ، فإن الشركات التي لديها سنوات خسائر متقطعة والشركات الناشئة مع خسائر في سنواتها الاولى قد تكون في وضع اسوء مما كانت عليه في القانون السابق الذي كان

(65) Stephen Fishman." How to Deduct Business Losses and Net Operating Losses" تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٢٢ الساعة ٦.١٠ مساءا https://www.nolo.com/legal-encyclopedia/how-deduct-business-losses-net-operating-losses.html.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

يمنحها حق ترحيل الخسائر إلى الخلف مما قد يوفر لها بعض السيولة النقدية التي تدعمها في العمل الاستثماري لا سيما في سني المشروع الانتاجي الاولى[٦٦] .

الخاتمـــــــــــة

بعد أن تعرضنا للبحث في موضوع (فاعلية بعض الاليات الضريبية في توطين الاستثمار /دراسة مقارنة) تمخضت لدينا بعض النتائج والمقترحات التي نضعها بين يدي المشرع العراقي للنظر في امكانية تبنيها في النظام الضريبي العراق والتي سنبينها في النقاط الاتية:

١. ان المشرع الضريبي العراقي لم يأخذ بمبدأ عالمية الايراد الذي يخضع دخل المشروع الاجنبي المقيم للضريبة عن دخله المتحقق في كل انحاء العالم في حين ذهب كل من المشرع الضريبي المصري والامريكي إلى الاخذ بهذا المبدأ بإخضاع دخل المشروعات المقيمة في كل انحاء العالم للضريبي في بلد الاقامة.
٢. لقد استخدم المشرع الضريبي العراقي السعر الضريبي كأداة لجذب المشروعات الاجنبية للعمل في القطاعات الاستثمارية التي لا تحضى باهتمام المشروع الاجنبي حتى بلغ ١٥% وهو اقل من متوسط السعر الضريبي العالمي لهذه المشروعات الذي يبلغ ٢٢% في حين رفع سقف هذا

(66) **John Owsley and John McKinley**, Carry your losses (further) forward, https://www.journalofaccountancy.com/issues/2018/may/carry-forward-net-operating-losses.html.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

السعر بالنسبة للمشروعات التي تستثمر في قطاع النفط والغاز والتي تشكل مصدر اهتمام المشروعات الاستثمارية العالمية ٣٥%.

٣. ذهب التشريع الضريبي العراقي إلى تشريع طرق محددة لإهلاك الموجودات الثابتة وعلى سبيل المثال طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص والتي تعد اكثر شيوعا في حين ذهب كل من المشرع المصري والامريكي إلى تشريع طريقة اخرى لإهلاك الاصول الثابتة وهي طريقة الاهلاك المعجل والتي تمنح المشروع الاجنبي حافزا استثماريا عن طريق السماح للمشروع بخصم نسبة اهلاك اصوله بنسب محددة في بداية عمره الانتاجي.

٤. اتجهت اغلب التشريعات الضريبية المقارنة إلى استخدام قاعدة ترحيل خسائر المشروع الاجنبي إلى السنوات اللاحقة كأداة لجذب هذه المشروعات للعمل في بيئتها الاستثمارية الا انها اختلفت في عدد السنوات التي ترحل اليها خسائر المشروعات فذهب المشرع العراقي والمصري إلى تحديد هذه المدة بخمس سنوات و ذهب المشرع الامريكي إلى ترحيل هذه الخسائر إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل اليها الخسائر، اما بالنسبة لترحيل الخسائر إلى السنوات السابقة فقد ذهب كل من التشريع العراقي والمصري والامريكي في التشريع الاخير الصادر لعام ٢٠١٧ بعدم امكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات السابقة باستثناء المشرع المصري الذي اجاز في حالات محددة قانونا إلى امكانية ترحيل خسائر المشروع الاجنبي إلى السنوات اللاحقة مما يشير إلى اهمية قاعدة ترحيل الخسائر في جذب المشروعات الاجنبية لاسيما في الدول التي لا تتوسع في منح الاعفاءات الضريبية كحافز لجذب المشروعات الاجنبية.

٥. من خلال الاثار الناتجة عن المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية في الدول المقارنة لا يمكن الجزم بقدرة الحوافز الضريبية على جذب

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

المشروعات الاجنبية للعمل في المناخ الاستثماري لهذه الدول دون الاعتماد على العوامل الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية لما لها من دور في دعم الحوافز الضريبية لأجل جذب المشروعات الاستثمارية للعمل في تلك الدول.

التوصيات

من خلال ما توصلنا اليه في دراستنا من نتائج نود ان نبدي بعض المقترحات التي نعتقد ان من شأن الاخذ بها تعزيز صور المعاملة الضريبية للمشروعات الاجنبية في التشريعات العراقية وذلك في النقاط الآتية :

١. ان الاخذ بمبدأ عالمية الايراد الذي تبنته كل من التشريعات المصرية والتركية والامريكية عند فرض الضريبة على المشروعات الأجنبية العاملة في العراق يساعد في رفد للخزينة العامة بالأموال اللازمة لعملية التنمية وجذب للمشروعات الأجنبية للعمل في العراق لا سيما في ضوء السعر الضريبي المنخفض الذي يفرضه المشرع العراقي على هذه المشروعات مقارنة بالتشريعات الاخرى ، اذ تستطيع خصم هذه الضريبة المنخفضة عند الخضوع في بلدانها ألأم .

٢. ترشيد استخدام الاعفاء الضريبي في التشريعات المتعددة لاسيما الاعفاءات المطلقة الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل التي قد توفر فرصا للتجنب الضريبي خاصة بالنسبة للمشروعات التي تأخذ بلدانها بمبدأ عالمية الايراد حيث انها لا تحصل على فائدة من هذا الاعفاء كونها خاضعة للضريبة اصلا في بلدانها الام ،وهذا ما ذهب اليه كل من المشرع الضريبي الامريكي وحتى المصري.

٣. تعديل المادة (٤/٨)من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من خلال السماح للمشروع الاجنبي باستخدام طريقة الاهلاك المعجل للأصول الثابتة

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

لما توفره هذه الطريقة من حافز استثماري للمشروع الاجنبي في سنوات عمره الانتاجي الاولى حيث بلغت نسب الاهلاك المعجل في التشريع المصري ٣٠% وفي التشريع الامريكي الجديد ١٠٠%.

٤. تعديل المادة (١/١١) من خلال السماح بترحيل خسائر المشروع الاجنبي إلى السنوات اللاحقة بغض النظر عن عدد السنوات التي سترحل اليها خسائر المشروع لتحقيق الهدف في المحافظة على راس المال، وتشجيع المشروعات الاجنبية على المخاطرة والاستثمار ما دامت الخسارة سوف ترحل حيث سار المشرع الامريكي في قانون التخفيضات الضريبية و فرص العمل (TCJA) الصادر عام ٢٠١٧ على هذا النهج وفقاً للمادة (١٣٣٠٢)

المصادر

اولا: الكتب القانونية

١. يوسف شباط .المالية العامة والتشريع المالي . الجزء الاول . دمشق: منشورات جامعة دمشق ،٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢. سوزي عدلي ناشد. أساسيات المالية العامة .لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٩.

٣. رمضان صديق. الاحكام العامة لقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .القاهرة: دار النهضة العربية ،٢٠٠٧ .

٤. بلال الانصاري .دور الضرائب المباشرة في تحقيق اهداف السياسة المالية دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامي . الطبعة الاولى .القاهرة :المركز القومي للاصدارات القانونية ،٢٠١٧.

٥. قبس حسن عواد البدراني .الوجيز في قانون المالية العامة .طبعة الاولى بيروت: منشورات زين الحقوقية ،٢٠١٨.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

٦. السيد عبد المولى. المالية العامة دراسة للاقتصاد العام مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية. القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٩.

٧. محمد عباس بدوي و فؤاد السيد المليجي ،المحاسبة الضريبية في النشاط التجاري -الصناعي - المهن عير التجارية - الثروة العقارية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ،٢٠٠٤ .

٨. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، شرح قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.بيروت: العاتك لصناعة الكتاب ،٢٠١٣.

٩. محمد عباس بدوي و د.علاء الدين محمد الدميري، الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. الاسكندرية: كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٦.

١٠. سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب(سياسات –نظم –قضايا معاصرة). الاسكندرية :الدار الجامعية،٢٠٠٧.

١١. حامد عبد المجيد دراز . دراسات في السياسة المالية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤.

١٢. محمد حمدي النشار، قواعد تحديد الارباح التجارية و الصناعية. الاسكندرية: مؤسسة المطبوعات الحديثة، بدون سنة نشر.

١٣. طالب برايم سليمان . الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الاجنبي دراسة مقارنة . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر،٢٠١٦.

١٤. طاهر الجنابي . علم المالية العامة والتشريع المالي.القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ،٢٠١١.

١٥. رحيم كاظم الشرع وعلى نعمة محمد، الاستثمارات النفطية في العراق عقود التراخيص وعقود الشراكة.بيروت: دار السنهوري ،٢٠١٨.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

ثانيا : المجلات العلمية

١. طالبي محمد."اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس،(٢٠٠٧).

٢. هاشم رمضان الجزائري، وليد خالد عطية و حسين عبد القادر معروف." حوافز وضمانات الاستثمارفي ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية ." مجلة العلوم الاقتصادية. العدد ٢٣،المجلد السادس، (٢٠٠٩).

٣. حيدر نجيب احمد." سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية وتطبيقاتها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية (دراسة تحليلية)". مجلة كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى .(٢٠٠٩).

٤. رمضان صديق محمد. "نظرية التنسيق الضريبي ومدى امكانية تطبيقها في واقع النظم العربية ". المعهد العربي للتخطيط مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد ٥ .العدد ١ (٢٠٠٢).

٥. عبدالله نجم الشاوي وعمار مجيد كاظم ."السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١". مجلة الادارة والاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية .العدد ١٠١. (٢٠١٤).

٦. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ." الاندثار في التشريع الضريبي العراقي دراسة مقارنة." مجلة الرافدين للحقوق المجلد٨ /السنة الحادية عشر. العدد ٢٧ .(٢٠٠٦).

٧. صفوت عبد السلام عوض الله،" الحوافز الضريبية وآثرها علـــى التنمية في مصر دارسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم ١ لســـنة

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

١٩٩٨ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة عين شمس.العددالأول (٢٠٠٣).

٨. حيدر عبد المطلب البكاء،الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢٧. (٢٠١٢).

٩. سيد حسن عبدالله. "التكاليف والنفقات واجبة الخصم على الأرباح التجارية والصناعية في ضوء أحكام القانون المصري ٩١ لسنة ٢٠٠٥م مقارنة بفقه الزكاة ". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد التاسع- العدد الأول (٢٠٠٩).

ثالثا:الرسائل والاطاريح

١. محمود نمر توفيق. "اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الايرادات الضريبية في قطاع غزة". رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية غزة،٢٠١٠ .

٢. ستار فياض عباس." تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥ ". دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية في جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

٣. زينة ميثم عبد الرحمن الطائيّ." دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة لشركات النفط الأجنبية في العراق)". دبلوم عالي المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، ٢٠١٥ .

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

٤. شامل سامي عواد المحمدي. "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة." رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار ، ٢٠١٥.

رابعا:المواقع الالكترونية

١. التقرير السنوى لوزارة الاستثمار لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص ٢٤.
https://manshurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١ الساعة ٨.٣٠ مساءا

2. https://www.iii.org/fact-statistic/facts-statistics-
3. https://www.whitehouse.gov/articles/u-s-economy-added-164000-new-jobs-july-nominal-average-wages-increased-3-2-percent-past-12-months/. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٥ الساعة ٧.٢٤ مساءا

٤. عدنان فرحان الجوراني " الاثار الاقتصادية للتعرفة الكمركية الجديدة في العراق". الحوار المتمدن ،العدد ٤٣٤٤ في ٢٠١٤/١/٢٤ منشور على الرابط
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397356&r=0تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٢ الساعة ٩.٥٠ مساءا.

٥. تقرير الاستيرادات العالمية للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٨ منشور على الرابط https://data.wto.org/ تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٩ الساعة ١٠.٣٣ مساءا.

٦. تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لهـــــا عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ص٢٧ تـــاريخ الزيـــارة ٢٠١٩/١١/١٤
https://manshurat.org/file/20620/download?token=AwB6U1yb

7. Daisuke Wakabayashi and Brian X. Chen." Apple Capitalizing on New Tax Law". Plans to Bring Billions in Cash Back to U.S ٢٠١٩/١١/١٢ تاريخ الزيارة . الســـــــــــــــــــــاعة ٤.٣٣ مســـــــــــــــــــــاءا
https://www.nytimes.com/2018/01/17/technology/apple-tax-bill-repatriate-cash.html

٨. الشـبكة الدوليـة الموقـع https://ar.wikipedia.org/wik تـاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٢ الساعة ٨.٢٠ مساءا

9. Stephen Fishman." How to Deduct Business Losses and Net Operating Losses" تـاريخ الزيـارة ٢٠١٩/١١/٢٢ السـاعة ٦.١٠ مسـاءاhttps://www.nolo.com/legal-encyclopedia/how-deduct-business-losses-net-operating-losses.html.

10. John Owsley and John McKinley. Carry your losses (further) forward, تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٤ الساعة ٩.٢٢ صـــباحا
https://www.journalofaccountancy.com/issues/2018/may/carry-forward-net-operating-losses.html.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

11. Steve Wamhoff And Rıchard Phıllıps. "The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Breaks, İtepinstitute On Taxtacion And Economic Polyce". Report November 2018,. تـــاريخ الزيـــارة ٢٠١٩/١١/١٤ الســـــاعة ٥.٢٥ مســـــاءا. https://itep.org/wp-content/uploads/111918-Depreciation-Report-Wamhoff-Phillips-1.pdf

12. . Gary Guenther. The Section 179 and Sectio 168(k) Expensing Allowances: Current Law and Economic Effects, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov RL31852,2018,https://fas.org/sgp/crs/misc/RL31852.pdf. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ٦.١٠ مساءا

13. For more information, see IRS Fact Sheet 2018-09, https://www.irs.gov/newsroom/new-rules-and-limitations-for-depreciation-and-expensing-under-the-tax-cuts-and-jobs-act تـــــاريخ الزيـــــارة ٢٠١٩/١١/١٤ الساعة ١.١٢ صباحا

خامسا :المصادر الاجنبية

1. Philipp Lieberknecht and Volker Wieland." the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts

and Jobs Act". German Council of Economic Experts. Working Paper 10/2018 .March, 2019 .

2. Stanley I. Langbein." United States Policy and the Taxation of International Intangible Income". University of Miami Law School University of Miami School of Law Institutional Repository. ınter-amerıcan law revıew .Vol. 50:1 .(2019).
3. Daniel Leigh. Susanna Mursula, and Suchanan Tambunlertchai. "U.S. Investment Since the Tax Cuts and Jobs Act of 2017". International Monetary Fund. IMF Working PaperWP/19/120,2019 .
4. Philipp Lieberknecht and Volker Wieland. "On the macroeconomic and fiscal effects of the Tax Cuts and Jobs Act". German Council of Economic Experts.
5. Erica York." The Benefits of Cutting the Corporate Income Tax Rate". tax foundation fiscal fact no. 606 aug 2018,.
6. Steve Wamhoff And Rıchard Phıllıps. The Failure of Expensing and Other Depreciation Tax Break.
7. Publication 536 Cat. No. 46569U, Net Operating Losses (NOLs) for Individual. Estates. and Trusts.

For use in preparing 2018 Returns. Department of the Treasury Internal Revenue Service.

8. Lee G. Zimet . Alvarez & Marsal Taxand." Limitations On Corporate Tax Attributes An Analysis Of Section 382 And Related Provisions" .May 12, 2019.

سادسا: القوانين والاوامر والتعليمات

١. قانون اصول الضرائب التركي رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١المعدل
٢. قانون ضريبة الدخل التركي رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ المعدل
٣. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل
٤. التعليمات المالية العراقية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨
٥. قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨
٦. امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٣٨ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في اذار ٢٠٠٤.
٧. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٨. قانون الضرائب على الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
٩. قانون ضريبة الشركات التركية رقم ٥٠٥٢ لسنة ٢٠٠٦
١٠. قانون الاستثمار الكردستاني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦
١١. قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل
١٢. قانون ضريبة شركات النفط الاجنبية العراقي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠
١٣. قانون التعريفة الكمركية العراقي رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠
١٤. قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
١٥. قانون التخفيضات الضريبة والوظائف الامريكي لسنة ٢٠١٧

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

مختصرات الدراسة

الاسم باللغة العربية	الاسم المختصر	الاسم العلمي
قانون الايرادات الداخلية الامريكي	IRC	internal Revenue Code
مصلحة الضرائب الامريكية	IRS	internal Revenue Service
القانون الفدرالي الامريكي	U.S.C	Untıd State Cust
قانون التخفيضات الضريبية والوظائف	TCJA	Tax Cuts and Jobs Act
نظام الاهلاك المعجل	MACRS	Modified Accelerated Cost Recovery System
نظام الاهلاك المتناقص	ADS	Alternative Depreciation System
نظام الاهلاك الثابت	GDS	Genral Depreciation System
نظام ترحيل الخسائر	NOLS	Net Operating Loss

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804